



Distr.
GENERAL
A/34/23/Add.8*
1 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٨ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(شامل أعمالها خلال ١٩٧٩)

المقرر : السيد لطف الله حيدر (الجمهورية العربية السورية)

الفصلان الحادى والثلاثون والثاني والثلاثون
جزر جيلبرت وسانت لوسيا

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الحادى والثلاثون - جزر جيلبرت	١ - ١٠	٢
ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ - ٩	٢
باء - مقرر اللجنة الخاصة	١٠	
مرفق : ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة		٥
الثاني والثلاثون - سان لوسيا		٢٩
نيل الاستقلال		٢٩

* تتضمن هذه الوثيقة الفصلين الحادى والثلاثين والثاني والثلاثين من تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة . وسوف يصدر الفصل التمهيدي حاملا الرمز A/34/23 . وستصدر الفصول الاخرى من هذا التقرير تحت نفس الرمز أو كإضافات الى الوثيقة A/34/23 . أما التقرير الكامل فيصدر فيما بعد بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/34/23/Rev.1)

الفصل الحادى والثلاثون

جزر جيلبرت

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، باعتمادها المقترحات التي قدّمها الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1280 و Add.1) ، في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، احالة مسألة جزر جيلبرت الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستيها ١١٤٦ و ١١٤٧ المعقودتين في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ، على التوالي .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٢ من هذا القرار ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام على وجه خاص بما يلي : ... وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . ولا حظت اللجنة الخاصة أيضاً ان الجمعية العامة قد قررت في مقررها ٣٣/٤١٣ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ارجاء النظر في مسألة جزر جيلبرت ، الى دورتها الرابعة والثلاثين .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - واشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٤٦ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1146) تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1307) الذي يتضمن سرداً لنظر اللجنة الفرعية في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ١١٤٧ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وأقرت النتائج والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ١٠ أدناه) .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ببيانين من قبل ممثل المملكة المتحدة ومن قبل الرئيس — (A/AC.109/PV.1147) .

٩ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ، أُحيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة للاطلاع عليه .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

١٠ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات المتعلقة بجزر جيلبرت التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٤٧ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) تلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح ان جزر جيلبرت ستحصل على استقلالها في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ بصفتها دولة كيريباتي ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) تشني اللجنة الخاصة على الدولة القائمة بالادارة لتسهيلها نيل شعوب جزر جيلبرت للاستقلال . وتعرب كذلك عن أملها في أن يتضح مستقبل جميع جزر الاقليم قبل حصولها على الاستقلال بحيث ينتقل الاقليم الى الاستقلال كدولة موحدة .

(٣) تلاحظ اللجنة الخاصة انه تقرر في المؤتمر الدستوري المعقود في لندن عام ١٩٧٨ ان يسير الاقليم الى الاستقلال بتركيبه الحالي .

(٤) على الرغم من أن اللجنة الخاصة تدرك ان المؤتمر الدستوري لم يحل بصورة كلية كافة المسائل المتعلقة والمتصلة ببنابا ، فانها ترحب بقرار المؤتمر اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية حقوق ومصالح المجتمع البانابي .

(٥) تعتبر اللجنة الخاصة ان أمر تسوية الخلافات يعود للأطراف الرئيسية وهي ترى ان تفهما متعاطفا لحقوق الأطراف المعنية سيساعد في التوصل الى حل عادل ودائم .

(٦) وبناء على ذلك ، فان اللجنة الخاصة تلاحظ باهتمام الجهد المستمر التي تبذلها حكومة جزر جيلبرت والطائفة البانابية لتسوية الخلافات المتبقية قبل الاستقلال . وفي هذا الخصوص فانها تنوّه بكل تقدير بالمساهمة المستمرة لرئيس وزراء فيجي .

(٧) فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للاقليم وعلى ضوء النفاد الوشيك لترسبات الفوسفات في بانابا ، فان اللجنة الخاصة تكرر الاعراب عن الحاجة الى الاستثمار في ايداع الأولوية للتدابير المتخذة لتنويع اقتصاد جزر جيلبرت .

(٨) وتنوّه اللجنة الخاصة بارتياح بقرار حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية تقديم معونة انمائية تصل الى ٥٥ مليون جنيه استرليني خلال الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، ومساعدة مالية قدرها ٣٥ مليون جنيه لدعم الميزانية ، ودعما مستمرا لحكومة كيريباتي في شكل برنامج تعاون تقني . وترحب اللجنة كذلك ببرامج المساعدة الأخرى التي تقدمها حكومتا استراليا ونيوزيلندا وتلاحظ بارتياح أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد زاد برنامج مساعدته للفترة ١٩٧٧-١٩٨١ .

(٩) وتهنئ اللجنة الخاصة شعب وحكومة جزر جيلبرت بحرارة على قرارهما الانتقال الى الاستقلال وتتمنى لهما السلم والازدهار في المركز الجديد .

مرفق *

جزر جيلبرت

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٢
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٥٥
٣ -	الأوضاع الاقتصادية	٦ - ٩٨
٤ -	الأوضاع الاجتماعية	٩٩ - ١١٤
٥ -	الأوضاع التعليمية	١١٥ - ١٢٣

جزر جيلبرت (أ)

١ - لمحة عامة

١- ان مجموع مساحة أراضي جزر جيلبرت التي تشمل أيضا بنابا (المعروفة سابقا بجزيرة أوشن) وجزر فينكس وجزر لاين ، هو ٦٨٤ كيلومترا مربعا . ووفقا لما جاء في التقرير السنوي للدولة القائمة بالادارة عن الفترة المستعرضة فان عدم امكانية الاعتماد على الاحصاءات السكانية المتوفرة ، ونواحي القصور التي تعيب السجلات المتعلقة بالهجرة ، يجعلان من الصعب استكمال أرقام التعداد بدقة . وقد بلغت الزيادة في عدد سكان جزر جيلبرت ، فيما بين تعدادي عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ ، ٨٨ في المائة بالمقارنة بنسبة ١٠.٢ في المائة في فترة الخمس سنوات المنقضية بين التعدادين السابقين . وقد يرجع النقص الى قوة حملة تنظيم الأسرة ، التي نظمت في الاقليم . وقد أجرى التعداد في عام ١٩٧٨ ، وأظهر أن عدد السكان حاليا يزيد على ٥٦.٠٠٠ نسمة بقليل .

٢ - وفي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، اجتمع ممثلو حكومات جزر جيلبرت والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في هاواي لمناقشة مركز ال ١٤ جزيرة في جزر فينكس ولاين ، والشؤون المتعلقة بها . وكما ذكر في تقرير سابق ، (ب) تطالب الولايات المتحدة بالسيادة على الجزر المذكورة أعلاه ، وتحفظ بمرافق لرصد التوابع الأرضية الاصطناعية والقذائف في جزر كانتون واندربري بموجب اتفاقية للادارة المشتركة عقدتها مع حكومة المملكة المتحدة في عام ١٩٣٩ . وقد وردت أنباء تفيد بأنه تم احراز بعض التقدم في حل هذه المسائل . وكان من المزمع عقد اجتماع آخر في المستقبل القريب بهدف التوصل الى حل نهائي للمشكلة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - لمحة عامة

٣ - في أعقاب انقسام اقليم جزر جيلبرت وأليس السابق الى جزر جيلبرت وتوفالو ، أصبح الأمر الخاص بجزر جيلبرت ، لعام ١٩٧٥ ، المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، ساري المفعول في

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ، ومن المعلومات التي أرسلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، و ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق ، الفقرة ٣ . . . / . . .

١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، وبذا أنشئ الاقليم رسمياً ووضع دستور له . وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، أصبح الاقليم يتمتع داخلية بالحكم الذاتي ، وبعد ذلك وجهت الحكومة اهتمامها الى تحقيق الاستقلال الكامل .

٤ - وعقدت مناقشات واسعة النطاق في جميع أنحاء الاقليم في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، انتهت بالمؤتمر الدستوري الذي عقد في تاراوا لمدة ثلاثة أسابيع في شهر نيسان / ابريل وأيار / مايو ١٩٧٧ . ورأس المؤتمر السيد روتا أونوريو ، رئيس المجلس النيابي ، (ج) وساعده في ذلك البروفيسور دافيد موراي ، أستاذ الادارة العامة في جامعة ساوث باسيفيك ، بفيجي .

٥ - وبعد ذلك ، قامت لجنة مختارة من المجلس النيابي بالنظر في توصيات المؤتمر ، وعدلت بعض جوانبها وذلك في عام ١٩٧٧ ثم في آب / اغسطس ١٩٧٨ عقب انتخاب مجلس جديد في شهر شباط / فبراير ١٩٧٨ . (د)

٦ - وكما ذكر في تقرير سابق ، انتخب السيد ايريميا تاباي من نونوتي وزيرا أول في انتخابات وطنية أجريت في ١٨ آذار / مارس ١٩٧٨ ، وقام السيد تاباي بتعيين مجلس وزرائه في ٢٨ آذار / مارس .

٧ - وفي عام ١٩٧٨ ، رأس الوزير الأول بعثتين الى لندن لمناقشة مستقبل الاقليم . وفي الاجتماع الأول ، الذي عقد في شهر حزيران / يونيه والذي رافقه فيه وزير المالية ووزير تنمية الموارد الطبيعية ومستشار في الشؤون الدستورية ، عقدت محادثات بشأن التسوية المالية التي ستجرى عقب الاستقلال . (هـ) وحضرت البعثة الثانية المؤتمر الدستوري لجزر جيلبرت ، الذي عقد في لندن في الفترة من ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، والذي تم الاتفاق في نهايته على أن يصبح الاقليم مستقلاً في أوائل شهر تموز / يوليه ١٩٧٩ . ولقد تقرر الآن أن يكون يوم ٢ تموز / يوليه يوم الاستقلال .

باء - بنابا ومركز الاقليم في المستقبل

بنابا

٨ - من الجدير بالذكر أن أصحاب الأراضي في بنابا الذين يقيمون الآن في جزيرة رابي في فيجي ، ظلوا عدة سنوات يصرون على أنه كان ينبغي أن يحصلوا على قدر أعلى من الايراد من عائدات

(ج) للاطلاع على تشكيل مجلس النواب ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق ، الفقرة ١٨ .

(د) المرجع نفسه ، الفقرات ٨ - ١٨ .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٠ - ٤١ .

الفوسفات في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٦٦ . وفي عام ١٩٧٥ ، أقام أهالي بنابا دعويين رئيسيتين في المحكمة العليا في لندن . وقد قاضى أهالي بنابا في الدعوى الأولى المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات ، وذلك ، في جملة أمور ، لعدم قيامها باعادة زراعة حوالي ١٠٠ هكتار من الأراضي المستثمرة في بنابا ، وللتعديدين في أراض غير مؤجرة . وفي الدعوى الثانية ، ادعى أهالي بنابا أن جميع الأموال المتأتية من ضرائب الفوسفات التي تفرضها الحكومة الإقليمية على عليات المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات يحتفظ بها التاج كأمانة لأهالي بنابا ، وأن التاج قد أدخل بالأمانة لعدم دفعه الأموال الى أهالي بنابا ، ولعدم حصوله ، قبل عام ١٩٦٦ ، على أفضل سعر ممكن للفوسفات . وقد اختتمت جلسات الاستماع الى الدعويين في شهر آب/اغسطس ١٩٧٦ . ورفضت جميع الادعاءات الموجهة في الدعوى الثانية على أساس أن التزامات التاج الحكومية في طبيعتها وليست التزامات ائتمانية تشملها اختصاصات المحاكم . غير أنه في شهر ايار/مايو ١٩٧٧ ، أعلن الدكتور دافيد أوين ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، أن الحكومات الشريكة في المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات (استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة) ستقوم بدفع مبلغ ، على سبيل الهبة ، قدره ١٠ ملايين دولار استرالي (٩) الى البنابيين ، دون الاقرار بأية مسؤولية . وفي نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٧٧ ، حكمت المحكمة العليا للبنابيين مبلغ ١٣ ٩٥٠ دولارا استراليا على المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات في الدعوى المتعلقة باعادة زراعة المساحات المستثمرة .

٩ - ونظر المؤتمر الدستوري في مركز بنابا في المستقبل في جلسة العمل العامة الأولى التي عقدها في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ . وخاطب الوزير الأول واللورد لورينسون المؤتمر بالنيابة عن وفد جزر جيلبرت ، وتحدث السير برنارد براين ، رئيس مجلس زعماء رابي ، والسيّد ك . س . رامراكا ، المستشار القانوني ، بالنيابة عن المجتمع البنابي . ثم أنشأ المؤتمر لجنة جامعة ، عقدت سلسلة من الاجتماعات . كما عقدت اجتماعات ثنائية بين وفد المملكة المتحدة ووفد جزر جيلبرت ، وبين ممثلي المملكة المتحدة وممثلي بنابا ، وبين وفد جزر جيلبرت ومجلس رابي .

١٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، أعلن اللورد غورونوي روبرتس ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، الذي اضطلع برئاسة المؤتمر ، قرار حكومة المملكة المتحدة بشأن مركز بنابا فسي المستقبل . وذكر أن ممثلي بنابا قد تمسكوا على الدوام بطلبهم الانفصال وطرحوا عددا من النقاط طلبوا بشأنها ضمانات . واستجابة لذلك ، قدم وفد جزر جيلبرت عرضا مضادا تهدف الى أن يكون لبنابا والبنابيين مركز دستوري متميز خاص في ظل دولة مستقلة ذات سيادة لجزر جيلبرت . وقال انه على الرغم من عدم التوصل الى أي اتفاق ، فان العروض لاتزال مطروحة كأساس للمناقشة .

(و) العملة المحلية هي الدولار الاسترالي . وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩ ، كان ١٠٠ دولار استرالي يساوي حوالي ٢ (١) دولار أمريكي .

١١ - وأوضح أن حكومته توافق بصفة عامة على أنه يجب تمكين جزر جيلبرت ، دون مزيد من التأخير ، بالتقدم نحو الاستقلال ، على أساس مشروع الدستور الذي سيقوم المؤتمر بالنظر فيه ، وأنه قد تمت الموافقة أيضا على أنه يجب على المؤتمر أن يقوم أولا بحل المسألة الأساسية المتعلقة بسيادة بنابا ، وأن اتخاذ ذلك القرار أمر متروك لحكومة المملكة المتحدة .

١٢ - وقد كانت بنابا لمدة ٦٠ عاما على الأقل جزءا لا يتجزأ من إقليم جزر جيلبرت . وأكد اللورد غورونوى روبرتس أهمية مبدأ وحدة الأراضي ، وأشار الى أن الحكومات البريطانية المتتالية قد تسكت، في معالجة مثل هذه الحالات في الاقاليم التابعة ، برغبات الشعب ككل داخل الحدود القائمة . وقد ظل ذلك هو الأساس الذي تقوم عليه سياسة حكومة المملكة المتحدة على الرغم من أنه قد أجرى بحث دقيق للحجج القائلة بأن هناك ظروفًا خاصة في هذه الحالة تبرر الخروج على السياسة العامة . فقد وافقت المملكة المتحدة مثلا على انفصال توفالو عن جزر جيلبرت لأن شعب توفالو لم يكن وحده الذي قبل ذلك بل قبله أيضا الممثلون المنتخبون لشعب جزر جيلبرت وليس ككل .

١٣ - وأعلن اللورد غورونوى روبرتس أن حكومته ليست مقتنعة بأن تتوفر في حالة بنابا أسس كافية تبرر الخروج على تلك السياسة المستقرة منذ زمن طويل والمقبولة على نطاق واسع . ولذا فان حدود جزر جيلبرت ستظل كما هي الآن ، وسيُنظر المؤتمر في الدستور المقبل على هذا الأساس .

١٤ - واستدرك قائلا ان المملكة المتحدة تعترف بمطالب البنابيين ، وترحب باعتراف مماثل من جانب الوزير الأول لجزر جيلبرت . وحكومة المملكة المتحدة ترغب في ضمان مصالح شعب بنابا - اهتماماته الخاصة الى أقصى حد ممكن في اطار سيادة دولة جزر جيلبرت . وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة ، فان الطابع المحدد لما سيوفر من ضمانات مسألة متروكة للتفاوض بين وفد جزر جيلبرت والممثلين البنابيين .

١٥ - وعقب بيان الرئيس ، غادر الممثلون البنابيون المؤتمر ، ولم يكونوا موجودين بعد ذلك للاشتراك في المناقشات اللاحقة المتعلقة بالدستور المقترح ، وبصفة خاصة الأحكام المتعلقة بضمان مصالح مجتمعهم .

١٦ - وذكر السير برنارد ، وهو عضو بالبرلمان كان يقدم المشورة الى البنابيين فيما يتعلق بحملتهم (انظر الفقرة ٩ أعلاه) ، أن قرار حكومة المملكة المتحدة بالابقاء على حدود جزر جيلبرت كما هي الآن " سوف يؤدي الى اثاره الممرارة والتوتر في دولة جيلبرت الجديدة " .

١٧ - وفي وقت لاحق ، صنع متحدث باسم البنابيين بأنهم سينقلون حملتهم لاستعادة وطنهم الى استراليا ونيوزيلندا اللتين استفاد مزارعيهما من السماد المستورد من بنابا .

١٨ - وفي شهر شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وصل حوالي ١٢ من البنابيين المقيمين في جزيرة رابي الى بنابا ، وسلموا مدير المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات انذارا بوقف كافة أعمال التعدين ، وذكروا أنه اذا لم يتم استلام رد مرض خلال ١٢ ساعة ، ستقوم المجموعة والبنابيون البالغ عددهم ٢٠٠ الموجودون حاليا في الجزيرة بتدمير كافة معدات وآلات التنقيب عن الفوسفات . والقوا بعد

ذلك بعض قنابل البنزين فد مروا آلات للمؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات . وتم القاء القنب على عدد من الأشخاص ، وتوقفت المظاهرة عقب ذلك ، وعاد النظام . وفي شهر آذار/مارس ، ذكر أن ممثلاً لحكومة المملكة المتحدة وصل الى سوا في محاولة لاقناع البمنابيين بالتخلي عن خططهم التي تهدف الى وقف التعددين في بنابا . ولم ترد أنباء عن وقوع أية حوادث أخرى .

المركز في المستقبل

١٩ - وافق المؤتمر الدستوري على أن يتضمن الدستور المبادئ التالية : بمجرد اعلان الاستقلال يصبح اسم جزر جيلبرت هو Kiribati تلفظ كيريباس . ويكون البلد جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ، وفقاً للرغبة العامة للشعب (وكانت قد وردت أنباء قبل ذلك تفيد بأن المجلس النيابي قرر في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ أن تقوم حكومة جزر جيلبرت بتقديم طلب للانضمام الى عضوية الكومنولث) .

٢٠ - ويكون هناك رئيس للجمهورية (Berentitenti وتلفظ Berensiténse) يتولى رئاسة الدولة والحكومة ، وينتخب على المستوى الوطني عقب انتخاب أعضاء المجلس النيابي (مانياباني مانجاتابو Maneaba ni Manngatabu) من بين مرشحين لا يقل عدد هم عن ثلاثة ولا يزيد على أربعة يسميهم " المانيابا " من بين أعضائه . ولا يمكن لأى شخص أن يشغل منصب رئيس الجمهورية أكثر من ثلاث مرات . وإذا شغل المنصب نتيجة لاتخاذ أعضاء " المانيابا " قرارا بعدم الثقة ، يتم حل " المانيابا " ويقوم مجلس الدولة بمهام رئيس الجمهورية والحكومة الى حين انتخاب رئيس جديد وتولييه منصبه . وفي غير ذلك من الحالات التي يشغل فيها المنصب ، يتولى نائب رئيس الجمهورية (Kauoman-ni-Beren-titenti) بناء على موافقة " المانيابا " ، منصب رئيس الجمهورية الى حين اجراء الانتخابات التالية . وفي حالة عدم الموافقة على نائب رئيس الجمهورية ، يقوم " المانيابا " باختيار مرشحين لانتخابات جديدة . ويكون أول رئيس للجمهورية هو الشخص الذي يشغل منصب الوزير الأول بعد الاستقلال مباشرة .

٢١ - ويقوم الرئيس ، في أقرب وقت مناسب بعد انتخابه هو نفسه بتعيين نائب لرئيس الجمهورية من بين الوزراء .

٢٢ - ويتولى السلطة التنفيذية في كيريباس مجلس وزراء يكون مسؤولاً مسؤولية جماعية أمام " المانيابا " عن ادارة الفرع التنفيذي للحكومة والرقابة عليه . ويتكون مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ، الذي يرأس اجتماعاته ، ونائب الرئيس ، وعدد لا يزيد عن ثمانية وزراء آخرين ، والمدعي العام . ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الوزراء من بين أعضاء " المانيابا " وذلك في اقرب وقت مناسب عقب انتخابه .

٢٣ - ويكون المدعي العام المستشار القانوني الرئيسي للحكومة ، ويجب أن يكون مؤهلاً للعمل كمحام أمام المحكمة العليا . ويقوم الرئيس بتعيين المدعي العام ، وتكون له سلطة اقالته من منصبه .

٢٤ - ويكون هناك مجلس دولة يتألف من رئيس لجنة الخدمة العامة (ويعمل كرئيس للمجلس) وكبير القضاة ورئيس " المانيابا " .

- ٢٥ - ويكون " المانيايا " من مجلس واحد . ورحنا بصدور قرار بشأن تمثيل المجتمع البنابي ، يتألف " المانيايا " بصفة مبدئية من ٣٥ عضوا يتم انتخابهم من ٢٣ دائرة انتخابية . وإذا مثل رئيس الجمهورية دائرة انتخابية واحدة منها يكون هناك ٣٦ عضوا منتخبا . ويكون المدعي العام عضوا بحكم وظيفته ، هذا اذا لم يكن من بين الأعضاء المنتخبين فعلا .
- ٢٦ - وتكون شروط الأهلية أو عدم الأهلية للتصويت في انتخابات " المانيايا " هي نفس الشروط المحددة في الأمر الحالي المنظم للانتخابات ، فيما عدا استبدال مركز الانتماء كشرط للأهلية بالمواطنة في كيريباس ، وتكون هناك أحكام خاصة بالنسبة للبنابيين .
- ٢٧ - وتكون لـ " المانيايا " سلطة سن القوانين وفقا للدستور عن طريق تشريعات يصدرها " المانيايا " ويكون رئيس الجمهورية قد وافق عليها . وتكون أقصى مدة لـ " المانيايا " أربع سنوات .
- ٢٨ - وينتخب أعضاء " المانيايا " رئيس المجلس ، غير أنه لا يمكن أن يكون هو نفسه عضوا في المجلس . ويكون رئيس المجلس مسؤولا عن دعوة " المانيايا " الى الانعقاد وتحديد موعد ومكان عقد الاجتماعات وفقا للدستور والنظام الداخلي .
- ٢٩ - وتنشأ في كيريباس محكمة عليا تكون محكمة تدوينية عالية لها من الاختصاص والسلطات ما يحدده الدستور ، أو أى قانون سارى المفعول حاليا في كيريباس ويتكون قضاة المحكمة العليا من كبير للقضاة وعدد من القضاة الآخرين يحدده القانون . ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين كبير القضاة ، بناء على مشورة مجلس الوزراء بعد التشاور مع لجنة الخدمة العامة . ويشترط فيه أن يكون قد شغل منصب القضاء في أى بلد أو أن يكون قد تأهل لمدة لا تقل عن خمس سنوات لممارسة المحاماة .
- ٣٠ - وقد وافق المؤتمر الدستوري على ادراج باب عن الجنسية في مشروع الدستور . وتعهد وفد جزر جيلبرت باذاعة هذا القرار بأسرع ما يمكن داخل الاقليم ، لاتاحة أقصى وقت للمهتمين بالأمر والمؤهلين لكي يقرروا ما اذا كانوا سيحتفظون بجنسية أخرى أو التخلي عنها للتأهل للحصول آليا على جنسية كيريباس في يوم اعلان الاستقلال .
- ٣١ - ووفقا لمشروع الدستور ، يعرف الشخص الذى من أصل كيريباسي بأنه شخص له سلف واحد على الأقل مولود في كيريباس قبل عام ١٩٠٠ . ويعرف الشخص المتمتع بالأهلية بأنه الشخص الذى كان مواطنا في " المملكة المتحدة والمستعمرات " قبل يوم الاستقلال ولا يحمل أية جنسية أخرى بشرط ألا يكون هو نفسه أو أبوه أو جده لأبيه قد ولد في المملكة المتحدة ، أو سجل في المملكة المتحدة ، أو اكتسب جنسيتها كمواطن في المملكة المتحدة والمستعمرات أو كرعية بريطانية .
- ٣٢ - ويعتبر الشخص المتمتع بالأهلية فاقد الجنسية أخرى اذا كان قانون بلد الجنسية الاخرى لم يفسح المجال لتخلي هذا الشخص عن تلك الجنسية او لم يكن يسمح بذلك واذا كان الشخص قد وقع وسلم الى حكومة جزر جيلبرت ، قبل يوم الاستقلال ، اعلانا بأنه لم يعد يعتبر نفسه حاملا لتلك الجنسية الاخرى وأنه لن يطالب بالمزايا المترتبة على تلك الجنسية وأنه يرغب في أن يصبح من مواطني كيريباس .
- ٣٣ - ويكون لكل شخص من أصل كيريباسي حق غير قابل للتصرف في دخول كيريباس والاقامة فيها ويصبح له في يوم الاستقلال أو يكون له أو يخال يتمتع بعد ذلك بالحق في أن يصبح من مواطني كيريباس .

٣٤ - أما أولئك الذين من أصل كيريباسي أو أولئك الذين ليسوا من أصل كيريباسي ولكنهم يعتبرون متمعين بالأهلية ويكونون قد ولدوا في الجزر ، فيصبحون مواطنين كيريباسيين في يوم الاستقلال . وعلاوة على ذلك ، يسمح لأولئك الذين لم يصبحوا آليا مواطنين في يوم الاستقلال بالتقدم بطلب الجنسية . ويمكن أن يقوم " المانيابا " أيضا بالسماح باكتساب جنسية كيريباس أو الحرمان منها أو التنازل عنها ، وكذلك الاحتفاظ بسجل لمواطني كيريباس الذين كانوا أيضا من مواطني بلدان أخرى .

أحكام خاصة متعلقة بـ بنابا والبنابيين

٣٥ - عقب القرار الذي اتخذته حكومة المملكة المتحدة بأن تظل بنابا جزءا من جزر جيلبرت ، نظّم المؤتمر الدستوري في أفضل السبل للعمل في غياب الممثلين البنابيين . وتقرر أن يتم أولا تناول الأحكام الأخرى لمشروع الدستور ، ثم القيام في حالة استمرار تغيب الممثلين البنابيين بالنظر في الضمانات الملائمة لحقوق وامتيازات البنابيين التي من المناسب إدراجها في الدستور مع مراعاة اعلان النوايا الصادر عام ١٩٧٠ .

٣٦ - ولكي تصبح تلك الاتفاقية نافذة المفعول ، قرر المؤتمر أن الدستور يجب أن يتضمن أحكاما على أساس المبادئ العامة التالية :

(أ) التمثيل في المانيابا في موافقات

٣٧ - الاحتفاظ بمقعد واحد في المانيابا لممثل للمجتمع البنابي ، بالإضافة الى أي عضو منتخب أو أعضاء منتخبين من بنابا ، على أن يكون الممثل الإضافي بنابي ، وان تتم تسميته لفترة دورة المانياب من قبل مجلس رابي أو الهيئة التي تخلفه لتمثيل المجتمع البنابي في بنابا وجزيرة رابي .

٣٨ - يجب أن يكون المرشح لأية دائرة انتخابية تضم بنابا أو تشملها مواطنا في كيريباس أو بنابي .

٣٩ - يجب على أي شخص يرغب في تسجيل نفسه كناخب في بنابا أن يكون بنابيا أو مواطنا في كيريباس ، أو ذا أهلية لتسجيل نفسه .

٤٠ - تقرر اللجنة الانتخابية ، لدى استعراضها لعدد الدوائر الانتخابية وحدودها وعدد الممثلين بالنسبة لبنابا ما اذا كان الناخبون المسجلون من مواطني كيريباس ، مع مراعاة بيانات أحدث تعداد عن مواطني كيريباس وبنابا .

(ب) الأراضي الواقعة في بنابا والحق في الوصول الى بنابا

٤١ - اذا كان لأي بنابي أي حق أو كانت له أية مصلحة في أية أرض تقع في بنابا ، لا يتأثر هذا الحق أو تتأثر هذه المصلحة بأي شكل بسبب اقامته في جزيرة رابي .

- ٤٢ - اذا كانت حكومة كيريباس قد اكتسبت ، من أى بنايى أى حن أو مصلحة في أرض تقع في بنايا بفرض استخراج الفوسفات ، تقوم الحكومة بنقل ذلك الحق أو تلك المصلحة الى ذلك البنابي أو الى ورثته وخلفائه بمجرد الانتهاء من استخراج الفوسفات من هذه الأرض .
- ٤٣ - واذا كان لأى بنايى أى حق أو مصلحة في أرض تقع في بنايا ، لا يجوز اكتساب هذا الحق أو تلك المصلحة منه اجباريا الا اذا كان ذلك على شكل مصلحة في حيازة ايجارية وتم وفقا للدستور وبشرط استيفاء الشروط التالية :

١ ' التشاور مع مجلس جزيرة بنايا ؛

٢ ' بذل جميع الجهود الممكنة لاكتساب هذه المصلحة عن طريق الاتفاق مع الشخص الذى يملك الحق أو المصلحة في الارض .

٤٤ - يكون لكل بنايى حق غير قابل للتصرف لدخول بنايا والاقامة فيها .

(ج) أحكام جديدة

٤٥ - سيتم ادراج باب جديد لتشكيل مجلس لجزيرة بنايا وفقا للتشريع الذى ينص على السلطات المحلية .

٤٦ - سيتم ادراج باب جديد ينص على تعيين لجنة تحقيق مستقلة بمدة خمس سنوات مستقلة الاستقلال لاستعراض سير تنفيذ الحكم الوارد في الدستور ، والمتعلق تحديدا بالبنابيين ووضع توصيات لتقدمها الى المانيايا .

(د) الطعون

٤٧ - سيتم جواز تقديم طعون فيما يتعلق بمخالفة الأحكام المحددة الواردة في الدستور بشأن البنابيين وذلك من المحكمة العليا الى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة .

(هـ) الترشيح

٤٨ - سيتم جعل جميع الأحكام المحددة المتعلقة بالبنابيين راسخة في الدستور ، ولن يمكن تعديلها الا وفقا للاجراء التالي . لا يتم اصدار مشروع بقانون لتعديل تلك الأحكام ، الا اذا أيد " المانيايا " هذا التعديل ، وفقا للاجراء المقرر لتعديل دستور كيريباس (فيما عدا الأحكام المتعلقة بالحقوق الأساسية) . واذا صوت اما الممثل المعين للمجتمع البنابي أو العضو المنتخب أو الأعضاء المنتخبين عن بنايا ضد التشريع في القراءة الثانية لا يتم اقرار مشروع القانون واذا لم يكن الممثل المعين حاضرا أثناء التصويت عند القراءة الثانية يؤجل التشريع الى الاجتماع التالي للمانيايا ، ويتم ابلاغ التأجيل الى مجلس رايى ومجلس جزيرة بنايا .

(و) تعريف البنابي

٤١ - يعرف البنابي في الباب الخامس بالتفسير من مشروع الدستور بأنه من السكان الأصليين السابقين لبنابا أو أى شخص آخر ولد اسلافه في كيريباس ، قبل عام ١٩٠٠ ، يقبل بعد ذلك كعضو في المجتمع البنابي وفقا للمرف .

٥٠ - وقد قدم الوزير الأول لجزر جيلبرت مقترحات أخرى تخرج عن المجال المباشر لاهتمام المؤتمر الدستوري ، لبيان طبيعة التدابير التي تعتمدها حكومة لبنابا لطمأنة البنابيين . واقترح الوزير الأول السعي للحصول على تعاون رئيس مجلس زعماء رابي فيما يتعلق بتلك المقترحات .

٥١ - وفي ٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ، أحالت شركة استشارية للعلاقات العامة في لندن الى الأمين العام للأمم المتحدة نسخة من وثيقة نشرتها حكومة جزر جيلبرت متعلقة لبنابا وجزر جيلبرت (ز) ، وورد تحت عنوان " التطورات التالية للمؤتمر أنه " عقب المؤتمر الدستوري وجه الوزير الأول لجزر جيلبرت رسالة الى رئيس مجلس زعماء رابي وقد اختتم رسالته بقوله انه وفقا لمرس تقدم به الوزير الأول السابق في شهر حزيران /يونيه ١٩٧٥ ، فانه سيعمل على اجراء استعراض للاحكام الخاصة المتعلقة لبنابا ، بما في ذلك أية ترتيبات قد يتم الاتفاق عليها بين حكومة جزر جيلبرت ومجلس رابي فسي مناقشات مقبلة ، على أن يتم ذلك الاستعراض بعد خمس سنوات من التوصل الى هذا الاتفاق . ولذا فقد اقترح أن يتضمن الدستور الجديد اشارة الى لجنة مستقلة يتم تعيينها لتأدية هذه المهمة . وأعرب عن أمله في أن تتوصل حكومة جزر جيلبرت ومجلس زعماء رابي الى اتفاق بشأن عضوية اللجنة . ولم يرد من المجلس حتى الآن .

٥٢ - وفي المؤتمر الدستوري اكدت حكومة جزر جيلبرت من جديد أن نصيب البنابيين من عوائد استخراج الفوسفات ستظل معفية من الضرائب في كيريباس . واكدت التزامها : (أ) تخصيص نسبة من نفقاتها المتكررة والرأسمالية لبنابا بنفس القدر الذي تخصصه لغيرها من الجزر الخارجية التابعة لكيريباس مع أخذ عدد سكان بنابا في الحسبان ؛ و (ب) توفير الخدمات الادارية والاجتماعية لبنابا ؛ و (ج) توفير أماكن في معاهد التدريب للبنابيين الراغبين في الاستفادة من هذه التسهيلات .

٥٣ - وأعربت حكومة جزر جيلبرت كذلك عن استعدادها ، استجابة لاقتراح لممثلي مجلس زعماء رابي ، للدخول في مناقشات لمقعد معاهدة مع فيجي ، اذا كانت حكومة فيجي ترغب في ذلك . وسوف تتضمن المعاهدة أحكاما لتسوية النزاعات .

جيم - الخدمة العامة

٥٤ - حسب الاتفاق الذي تم التوصل اليه في المؤتمر الدستوري ، سيكون لدولة كيريباس الجديدة لجنة خدمة عامة تتكون من رئيس وأربعة مفوضين آخرين يعينهم رئيس الجمهورية (الذي ستكون له أيضا سلطة عزلهم) ، بناء على المشورة المشتركة لرئيس المانيايا ورئيس القضاة . ويتم

(ز) أودعت نسخة من الوثيقة في ملفات الأمانة العامة ، وهي متاحة لرجوع أعضاء اللجنة الخاصة اليها .

تعيين المفوضين لفترة ثلاث سنوات أو لفترة أقصر حسب ما يراه رئيس الجمهورية ضروريا . وتكون لرئيس الجمهورية سلطة القيام ، بناء على مشورة لجنة الخدمة العامة ، بتعيين جميع موظفي الحكومة ، مالم ينص على خلاف ذلك في الدستور . ويجوز له أن يفوض لجنة الخدمة العامة بسلطته في حالات معينة حيث تكون مسؤولية ممارسة الرقابة التأديبية على موظفي الحكومة وعزلهم ، مالم ينص على خلاف ذلك في الدستور . ويتم وضع اجراءات خاصة لتعيين أمين لمجلس الوزراء ، وأمناء للوزارات ، ومفوض للشرطة ، ومدير لمراجعة الحسابات .

٥٥ - وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، كانت هناك ٦٩١ وظيفة خدمة عامة ، منها ٣٧١ وظيفة شاغرة . ومن بين الـ ٣٢٠ وظيفة كانت هناك ٨١ وظيفة يشغلها مغتربون ، ٢٣٩ وظيفة يشغلها موظفون محليون . وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، تم نقل جميع موظفي سلطة تنمية جزر جيلبرت (٢٤٥) في عام ١٩٧٧) ، التي كان يجري تصفيتهم الى وزارة الاشغال والمرافق العامة .

٣ - الأوضـاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٥٦ - ان محصول التصدير الوحيد في الاقليم هو لب جوز الهند المجفف . ويمتلك سكان الجزيرة كل الأراضي تقريبا وذلك في شكل ملكيات فلاحية صغيرة . وتقوم مزرعة جزيرة فاننغ المحدودة بإدارة جزيرتي فاننغ وواشنطن (جزر لاين) كمزارع تجارية للـب جوز الهند المجفف ، وهاتان الجزيرتان هما الوحيدتان اللتان تعتبران من الممتلكات غير الحكرية من أى حجم التي لا يملكها السكان المحليون . أما جزيرة كريسماس ، وهي أيضا من مجموعة جزر لاين ، فلا يوجد فيها سكان محليون وهي ملك للتاج .

٥٧ - والمادة الأخرى الوحيدة الصالحة للتصدير التجارى هي الفوسفات الصخرى الذى يستخرج من مناجم مكشوفة في جزيرة بنابا . وتسيطر المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات ، المسؤولة أمام حكومات استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا ، على الانتاج والتصدير ، (انظر الفقيـرات ٧٥-٧٧ أدناه) .

٥٨ - ولا يسمح نظام ملكية الأراضي بموجب القانون العرفي ، الذى تم تدوينه ، بحق التصرف غير المقيد . وتتخذ ملكية الأراضي شكل الحيازة مدى الحياة ، وللمالك المسجل مركز الوصي بالنسبة لأسرته .

٥٩ - وفي خلال عام ١٩٧٨ ، ذكر أن حكومة جزر جيلبرت قد حددت أهداف الخطة الرابعة للتنمية لكي تسير البلاد على أساسها خلال أعوامها الأولى بعد الاستقلال من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢ ، وأن الوزارات كانت تقوم باعداد برامج عمل لتحقيق أهداف مشروع الخطة ، الذى كان سيقدم الى المجلس النيابي في دورته الأولى التي ستعقد في عام ١٩٧٩ . وتشدد أهداف الخطة على تنمية المناطق الريفية مع مشاركة سكان الريف مشاركة كاملة في الخطة .

٦٠ - ومع استمرار زيادة سعر النفط (وصل الى ١٢٥٠ دولار أمريكي للبرميل الواحد من النفط عند المصدر ، بالاضافة الى مبلغ يتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات أمريكية للبرميل الواحد لتكاليف الشحن) ، وحاجة الجزر الى زيادة الطاقة والنقل من أجل التنمية الاقتصادية ، بدأت المـوارد المالية للاقليم تتعرض لضغط شديد . وذكر أن المصروفات التي أنفقها الاقليم في عام ١٩٧٨ من موارده المالية في تشغيل محطات الكهرباء والسيارات قد تجاوزت ١٥ مليون دولار استرالي . ويقال ان بعض الدراسات تجرى حول بدائل النفط وتكاليف تركيب ألواح للتدفئة الشمسية في عدد من المباني تحسبا لحدوث تغير جذري في الأوضاع لغير صالح الجزر . وتتمتع الجزر بقدر كبير من أشعة الشمس ، ولا تتعرض لمواسم شتوية قاسية تحتاج الى نظام تدفئة اضافية .

باء - المالية العامة

٦١ - تتطابق السنة المالية مع السنة التقويمية . وفي عام ١٩٧٧ بلغ الايراد العادى لجزر جيلبرت

١٤٧٥ مليوناً من الدولارات الأسترالية (١٤٧ مليوناً من الدولارات الأسترالية في عام ١٩٧٦) ، منها ٨٣ ملايين من الدولارات الأسترالية آتية من الضرائب المفروضة على الفوسفات (٩٦ ملايين من الدولارات الأسترالية في عام ١٩٧٦) . وبلغت النفقات المتكررة في عام ١٩٧٧ ما مقداره ١٣٤ مليوناً من الدولارات الأسترالية (١٢٢ مليوناً من الدولارات الأسترالية في عام ١٩٧٦) .

٦٢ - ومنذ عام ١٩٧٠ ، كانت المساعدة التي تقدمها المملكة المتحدة تأتي في شكل منح معونة للتنمية ، بلغت ٤٨ ملايين من الدولارات الأسترالية في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وقامت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وبرنامج المعونة الأسترالي لجنوب المحيط الهادئ ، ونيوزيلندا ، بتمويل مشاريع للتنمية (أنظر أيضاً الفقرات ٦٦ - ٧٤ أدناه) .

٦٣ - وقد تم إنشاء صندوق احتياطي معادلة الإيرادات في عام ١٩٥٦ لتوفير رأس مال بفائدة متراكمة ، لمواجهة نفاد رواسب الفوسفات في بنابا . وكانت الفائدة تستخدم في موازنة ميزانية الاقليم السابق لجزر جيلبرت واليس عند الضرورة . وبلغت القيمة السوقية المقدرة للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ما مقداره ٦٥٠ مليوناً من الدولارات الأسترالية .

٦٤ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغت قيمة الصادرات ١٨٢ مليوناً من الدولارات الأسترالية بزيادة أقل من ١ في المائة عنها في عام ١٩٧٦ . وعلى الرغم من أنها زيادة طفيفة فقد كانت هامة لأنها دلت على سنة طيبة بصفة خاصة لصناعة لب جوز الهند المجفف ، بسبب كفاية نزول الأمطار طوال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، وكذلك ارتفاع الأسعار في السوق العالمية في عام ١٩٧٧ . وبلغت قيمة لب جوز الهند المجفف المصدر في عام ١٩٧٧ ما مقداره ٢٤٤ مليوناً من الدولارات الأسترالية ، بالمقارنة بمبلغ ٣٢٣ ٩٥٦ دولاراً أستراليا في العام السابق ، بزيادة قدرها ١٥١ في المائة . ومع ذلك لم تكون الزيادة في عائدات لب جوز الهند المجفف الانخفاض الكبير في عائدات الفوسفات ، التي انخفضت من ٢٦٠ مليوناً من الدولارات الأسترالية في عام ١٩٧٥ إلى ١٥٧ مليوناً من الدولارات الأسترالية في عام ١٩٧٧ . وخلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٧ ، استخدمت إيرادات الفوسفات لتمويل حوالي ٤٠ في المائة من الميزانية . وانخفضت قيمة مبيعات المصنوعات اليدوية المحلية بنسبة ٧٨ في المائة عن أرقام عام ١٩٧٦ فبلغت ٦٦٩ ٢٩ دولاراً أستراليا .

٦٥ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ مجموع قيمة الواردات ١١٧ مليوناً من الدولارات الأسترالية ، مما أدى إلى ميزان تجاري في صالح البلاد يبلغ ٦٥ ملايين من الدولارات الأسترالية . وانخفض عنصر الآلات ومعدات النقل بما نسبته ١٥٦ في المائة ، وانخفض عنصر المشروبات والدخان أيضاً بما نسبته ٣٠ في المائة بالمقارنة بالعام السابق . وبلغت قيمة المحروقات وزيوت التشحيم المعدنية أكثر من ٢٠ ملايين الدولارات الأسترالية .

جيم - برامج المساعدة

٦٦ - وافقت حكومة المملكة المتحدة في المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن في الفترة من

٢١ تشرين الثاني / نوفمبر إلى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ على أن تقدم خلال الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ المساعدات التالية :

(أ) معونة للتنمية بما يمل إلى ١٥٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٢ ؛

(ب) مساعدة مالية خاصة يبلغ مجموعها (١) ملايين من الدولارات الاسترالية لمواجهة عبء بالميزانية متفق بشأنه ؛

(ج) الاستثمار في تقديم الدعم لحكومة كيريباس في شكل برنامج للتعاون التقني ، بما في ذلك التزويد بالموظفين المتخصصين وتوفير التدريب المتخصص في المملكة المتحدة ؛

(د) دعم اضافي عند الاقتضاء في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية .

٦٧ - وستقدم معونة التنمية على شكل منح لمشاريع التنمية العامة التي سيتم الاتفاق بشأنها بين الجانبين ، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية الادارية والاجتماعية . وفي حالة عقد مساعدة التنمية المبينة أعلاه (أنظر الفقرة ٦٦ (أ)) فعلا بخلاف ذلك ستكون حكومة المملكة المتحدة على استعداد للنظر في تقديم دعم لما يلي : (أ) مشاريع مشتركة ؛ و (ب) تنمية بنابا على ضوء النظر في نتائج دراسة استقصائية للموارد ؛ و (ج) غير ذلك من المشاريع الانمائية السليمة التي ام يتوفر لها التمويل .

٦٨ - وبالإضافة الى تخصيص مبلغ ١٥٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، ستكون المملكة المتحدة على استعداد للنظر في تحمل قيمة مساهمة حكومة جزر جيلبرت في الصندوق الوطني للإدخار فيما يتعلق بحقوق الموظفين المدنيين في المعاشات التقاعدية المستبدلة وكذلك للنظر في مقترحات أخرى تستهدف خفض تكاليف الحكومة .

٦٩ - وستعقد مشاورات في عام ١٩٨٢ لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة التنمية ودفع المعونة حتى ذلك الوقت ، والنظر في مستوى المعونة التي ستقدمها المملكة المتحدة بعد ذلك في الفترة التالية .

٧٠ - وبناء على طلب تقدمت به حكومة جزر جيلبرت ، وافقت الحكومة الاسترالية على توفير مخصصات للبناء ، (تقدر قيمتها بما مقداره ١٦٦ من ملايين الدولارات الاسترالية) ، من بينها :
١٠ جرارات ويولد وزر وجرافة ومداحل وأوناش وطلعات وشاحنة قلابة ومرافع شوكية وآليات تحميل أمامية ومولدات وآلات لتهذيب التربة وآلة لارساء الدعامات لاستخدامها جميعها في مشاريع استصلاح الأراضي وفي بناء الطرق ومهابط الطائرات والمدارس ومباني الحكومة التي تشملها خطة تنمية الاقليم .

٧١ - وتقوم استراليا حالياً باقامة مشروع في جنوب تاراوا لصرف مياه المجاري في المياه المالحة بتكلفة تقدر بـ ٣٣ ملايين دولار استرالي . ومن بين المشاريع الاسترالية الرئيسية الأخرى التي بدأ العمل فيها خلال العام الماضي انشاء حظيرة للطائرات في مطار بونوريكي (٢٠٠ دولار استرالي) ،

وتتقدِّم —منحة نقدية تبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار استرالي لاقامة مهبط للطائرات في الجزر الخارجية في نيكوناو وأونوتا .

٧٢ — وتقول الأنباء أن اجمالي قيمة مشاريع المعونة التي مولتها حكومة نيوزيلندا في ١٩٧٨/١٩٧٧ بلغت ٥٠٠.٠٠٠ دولار نيوزيلندي . وكان من بين المشاريع الرئيسية مساعدة لعملية تطهير ممرات المصهور المرجانية التي قام بها فريق نيوزيلندي ؛ وتصميم بناء مستودع جديد في بتيو للاتحاد التعاوني المحدود وتوريد المواد اللازمة لذلك ، واقامة مركز جديد لتوسيع الخدمات الجامعية بجامعة سداوت باسيفيك في جنوب تاراوا ، تم تمويله بمعونة خصصت من أجل المشاريع الاقليمية .

٧٣ — وقد مت حكومة نيوزيلندا أيضا منحاً دراسية لطلبة جيلبرت للتدريب في نيوزيلندا وفيجي وغيرها من بلدان العالم الثالث ، وكذلك التمويل اللازم لتوظيف أستاذ متخصص للتدريس بمعهد تاراوا للتدريب .

٧٤ — وفي عام ١٩٧٨ ، وهو العام الثاني في دورة برنامج الامم المتحدة الانمائي الخاصة بالبرمجة والمتعلقة بالاقليم ، والتي تشمل فترة الخمس سنوات الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨١ ، كان المبلغ الذي خصصه برنامج الامم المتحدة الانمائي هو ١٤ (١٠ من ملايين الدولارات الأمريكية ، أى نصف المبلغ الذي خصص في الدورة الخمسية السابقة ، (من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٦) . ومن حيث القيمة الحقيقية كانت نسبة الزيادة هي ٤٠ في المائة فقط ، وذلك بسبب التضخم . وفي إطار الخطة الخمسية الأولى استخدم المبلغ المخصص من برنامج الامم المتحدة الانمائي في دفع مرتب المشرف (قبطان) على مدرسة التدريب البحري وفي بدء مشروع التقييم الخاص بالموارد من سمك التونة والأسماك التي تستعمل كطعم (أنظر أيضا الفقرتين ٨٧ — ٨٨ أدناه) . وقد أصبح المشروع الآن الجهة الرئيسية المتلقية للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لجزر جيلبرت .

دال — التمديد — ن

٧٥ — يجرى التمديد ، في بنابا في شكل استخراج فوسفات الكلس منذ ٧٦ عاماً ، أو منذ اكتشاف السيد أ . ف . ايليس الفوسفات في تلك الجزيرة . وفي عام ١٩٢٠ ، قامت حكومات استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا معاً بإنشاء المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات لتمدين وتسويق الفوسفات المستخرج من جزيرة ناورو وأوشن (بنابا) . وأرض الجزيرة ملك للبنابيين الذين اشتروا في شهر اذار/مارس ١٩٤٢ ، رابي ، وهي جزيرة كانت تابعة لفيجي ، بالمائدات التي حصلوا عليها من المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات ، وانتقلوا اليها بشكل جماعي بعد الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٤٧ ، صوت البنابيون لكي يجعلوا من رابي وطناً دائماً لهم . ولا يزال البنابيون يحصلون على ايجار وعائدات عن أراضيهم . غير أنه ليس لحكومة جزر جيلبرت رقابة مباشرة على أنشطة المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات . وحكومة المملكة المتحدة ، التي تقوم بتعيين مفوضي المملكة المتحدة وتوبيخه ، مسؤولة عن المحافظة على مصالح حكومة جزر جيلبرت . ووفقاً لما جاء في تقرير الدولة القائمة بالادارة ، فان المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات عقدت اجتماعاً للاستعراض العام في

تاراوا في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، تم الاتفاق فيه علي أن تستمر المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات في استخراج الفوسفات البانابي والتصرف فيه لتأمين تسويقه . ولم يتم ادخال أى تعديل على الترتيب المتعلق بالضرائب الذي كان ساريا في ذلك الوقت .

٧٦ - وبعد خصم تكاليف الانتاج تقسم حصائل مبيعات الفوسفات المستخرج من الأرض المؤجرة قبل عام ١٩٧٣ بطريقة تعطي للبانابيين ١٥١٢ في المائة من الفائض وتعطي حكومة جزر جيلبرت ٨٤٨٨ في المائة . وتقسم حصائل الأرض المؤجرة منذ عام ١٩٧٣ مناصفة بين البانابيين والجيلبرتيين . ويتضمن نصيب البانابيين عائدات بواقع ٢٠ ر. من الدولار الاسترالي عن الطن الواحد (أو حوالي ١٢٠.٠٠٠ دولار استرالي في السنة) وهي رسم أول على الحصائل .

٧٧ - وفي عام ١٩٧٧ بلغ نصيب صناعة الفوسفات ٨٦٣ في المائة من اجمالي قيمة الصادرات (أنظر الفقرة ٦٤ أعلاه) . ولذا فان أهمية إيرادات الفوسفات بالنسبة لجزر جيلبرت كبيرة للغاية . وفي عام ١٩٧٥ ، تقرر تخفيض معدل استخراج الى حوالي ١٥٠.٠٠٠ طن متري في السنة لاطالة فترة الانتاج ، التي ستبلغ نهايتها في عام ١٩٧٩ . وعلى ضوء انخفاض الطلب العالمي على المعروض من الفوسفات ورغبة الدول المنتجة في المحافظة على السعر المرتفع الحالي ، من المتوقع ألا يؤدي قرار خفض معدل الاستخراج الى انخفاض إيراد الفوسفات بدرجة كبيرة . وقد بلغ انتاج الفوسفات البانابي في عام ١٩٧٧ ما مقداره ٦٥٠ ١٨ ٤ طنا متريا (٤٢٠.٠٨٠ طنا متريا في عام ١٩٧٦) .

هـ - الزراعة

٧٨ - جوز الهند هو المحصول التجاري الوحيد الذي تجرى زراعته في الاقليم (أنظر ايضا الفقرة ٦٥ أعلاه) . ويمثل جوز الهند أيضا بالنسبة لأهالي الجزر مصدرا هاما للغذاء والشراب . وتجري زراعة النخيل أساسا في أيكات على مسافات غير منتظمة من بعضها تتخللها الأدغال أحيانا . ولتلك الأدغال بعض الأهمية في الاقتصاد الكافي لأن هناك حاجة الى أنواع مختلفة من الأشجار لبناء المساكن والقوارب الصغيرة ومن أجل الغذاء .

٧٩ - وتبين الدراسات الاستقصائية أن متوسط عدد النخيل الذي يطرح جوز الهند في الهكتار الواحد يبلغ ١٣٥ . ومن الصعب تقدير متوسط محصول لب جوز الهند المجفف بسبب استعمال جوز الهند كغذاء ، غير انه من المحتمل ان يكون متوسط المحصول الكلي في السنة حوالي ٣٧٥ كيلوغراما من لب جوز الهند المجفف في الهكتار الواحد ، مع كون الحد الاقصى للانتاج يبلغ ٦٢٥ كيلوغراما في الهكتار الواحد في جزر جيلبرت الشمالية ، والحد الأدنى ٢٥٠ كيلوغراما في جزر جيلبرت الجنوبية .

٨٠ - وفيما يلي احصائيات لانتاج وصادرات لب جوز الهند المجفف لجزر جيلبرت بالأطنان المترية :

مجموع الصادرات	مجموع الانتاج	المزارع	الفلاحون مالكو الأراضي	
٥ ٥٢٦	٧ ٧٠٨	١ ٥٠٣	٦ ٢٠٥	١٩٧٦
٧ ٩٩٣	٧ ٨٦٢	١ ٤٢٢	٦ ٤٤٠	١٩٧٧

٨١ - وقد تم في شهر أيار/مايو ١٩٧٥ حل مجلس لب جوز الهند المجفف ، المنشأ بالأمر الصادر في عام ١٩٥٠ ، والذي أعيد تشكيله بأمر آخر صدر في عام ١٩٥٥ ، وقد أحييت مهامه بأمر المـ الجمعية التعاونية لتسويق منتجات جوز الهند . وتقوم هذه الجمعية التعاونية ببيع معظم محصول لب جوز الهند المجفف لأوروبا بالأسعار السائدة في السوق العالمية . وتهدف الجمعية التعاونية الى تحسين نوعية لب جوز الهند المجفف عن طريق التصنيف والفحص .

٨٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، بلغ صندوق الاحتياطي العام للجمعية التعاونية ١٨٧ من ملايين الدولارات الاسترالية بسبب الزيادات التي طرأت على الأسعار المدفوعة خلال ذلك العام .

٨٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، أعيدت زراعة أراض يبلغ مجموع مساحتها ٢٠٦ هكتارا بأشجار جوز الهند ، كما تم تطهير ٤٨٣ هكتارا من الأرنج وإعدادها لزراعة الشجيرات الصغيرة . وفيما يلي بيان عن التقدم المحرز في مشاريع اعانة زراعة جوز الهند :

مشاريع الزراعة الجديدة	مشاريع التحسين	مشاريع الزراعة الجديدة	مشاريع التحسين	بالمكتارات
١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٦	
١ ٤٣٢	١ ٥٠٤	١ ٤٠٣	١ ٤٠٣	الأراضي المسجلة
٩٤٩	٧٤٣	١ ٣٧٦	١ ٣٧٦	الأراضي المنجزة

واو - مصادد الأسماك

٨٤ - كانت المهمة الأساسية لشعبة مصادد الأسماك ، خلال السنة المستعرضة ، هي استكمال الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهور تاراوا والتي تتضمن تحديد كمية الأسماك الموجودة في المنطقة ، وتتبع تحركات الأسماك عن كثب الى داخل الهور وخارجه . وكان من المقرر أن تنشر في عام ١٩٧٨

نتائج هذه الدراسة الاستقصائية ، التي استغرق إنجازها أكثر من عامين . وسوف يجعل هذا التقرير من الممكن تقدير قيمة مصادد الأسماك التي تنشأ في الهور في المستقبل ، ويمكن المؤسسات التجارية من الحصول على تقدير أوضح للكميات الموجودة من الأسماك وأنواعها ، وتحديد الطرق التي يجب أن تستخدم في صيد الأسماك . وفي الدراسة الاستقصائية ، تم تسجيل ١١٦ نوعاً من الأسماك وكذلك بعض الأنواع التي لم يمكن التعرف عليها .

٨٥ - وقد تحملت المملكة المتحدة تكلفة بناء سفينة صيد جديدة (٩٣٠.٠٠٠ دولار استرالي) ، مصممة خصيصاً حسب مواصفات شعبية مصادد الأسماك ، لاستخدامها في مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي المتعلق بإلصم الأسماك (انظر الفقرة ٨٨ أدناه) . وكان من المقرر الانتهاء من بناء السفينة ، التي يقوم فريق من جزر جيلبرت ببنائها في حوض فوجيشين لبناء السفن في اليابان ، بحلول شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

٨٦ - ووفقاً لاتفاق تم التوصل إليه في ندوة جنوب المحيط الهادئ ، أعلن حاكم الإقليم تحديد منطقة تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل حول جزر جيلبرت يقتصر حق الصيد فيها على هذه الجزر ، اعتباراً من ١ نيسان / أبريل ١٩٧٨ . واعتباراً من ذلك التاريخ أصبحت السفن الأجنبية مطالبة بالحصول على ترخيص قبل ممارسة الصيد داخل تلك المنطقة . ولا تشمل المنطقة بعد مساحات معينة في جزر لاين الشمالية وجزر فينيكس .

٨٧ - وفي عام ١٩٧٨ ، قام قسم المحصول في الاتحاد التعاوني ، بالاشتراك مع شعبية مصادد الأسماك ، بمباشرة مشروع لتسويق الأسماك في جنوب تاراوا . ويجري شراء الأسماك من الصيادين في نقاط التجمع ، ووضعها على الثلج في حاويات معزولة ثم بيعها في صباح اليوم التالي في أسواق بتيو .

٨٨ - وفي شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي مشروع تقييم لموارد سمك التونة وأسماك الطعم لجزر جيلبرت ، ستقوم بتنفيذه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) . والأهداف الطويلة الأجل للمشروع هي توفير القدرة الاقتصادية الكافية للاقليم لتحقيق الاعتماد الذاتي من خلال مصادد الأسماك ، كبديل للصناعة المنقرضة الخاصة باستخراج الفوسفات ، وتحسين قدرة الشعبية الاقليمية للمصادر على تحقيق أهداف التنمية . وكان قد تم في البداية تنفيذ مشروع ارشادي يتضمن تجارب واستقصاءات علمية ودراسات جدوى . والمرحلة الثانية ، وهي التي يجري تنفيذها الآن ، عبارة عن مشروع توسيع ، يتضمن انشاء ١٦ هكتاراً من البرك لأسماك اللصم . وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة المستمرة والافتقار إلى الآلات المناسبة ، تم الانتهاء من انشاء هذه البرك في عام ١٩٧٨ .

٨٩ - ويجري اعداد طلب معونة لتقديمه لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لانشاء مركز لتلقي الكميات الواردة من الأسماك وتوزيعها حتى يتسنى للسكان المقيمين في تاراوا الحصول على كميات كافية لأسرهم . وقد وفرت دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ عن تاراوا صورة تفصيلية

للإحتياجات الاستهلاكية . وقدر أنه يتم سنويا صيد واستهلاك حوالي ٦١٠ طنا متريا من الأسماك الطازجة ، يقدر ثمنها بمبلغ ٣٣٦ ٠٠٠ دولار استرالي ، في تاراوا وحدها (انظر أيضا الفقرة ٧٤ أعلاه) .

جيم - سلطة تنمية جزر جيلبرت

٩٠ - كانت سلطة تنمية جزر جيلبرت تقوم بتنفيذ الأشغال العامة حتى عام ١٩٧٧ ، وهو العام الذي أنشأت فيه الحكومة لجنة تصفية لأجراء دراسة ووضع توصيات لتنظيم سلطة تنمية جزر جيلبرت بإنشاء وحدات أصغر يكون من الأسر ادارتها . وفيما يتعلق بشعبة الأعمال الهندسية ، أوصى تقرير لممثلي التاج للمملكة المتحدة بإعادة إنشاء شعبة للأشغال العامة في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ . وفي شهر تموز /يوليه ١٩٧٧ ، اتخذت خطوات لإنشاء مجلس للمرافق العامة لتولي مسؤولية شبكات الطاقة الكهربائية والمياه والمجاري . ويتألف المجلس من مدير عام ومفوضين يعينهم وزير المواصلات والأشغال والمرافق .

٩١ - ووفقا لما جاء في التقرير السنوي للدولة القائمة بالإدارة ، فان تقسيم سلطة تنمية جزر جيلبرت الى وحدات أصغر كشف النقاب عن عيوب أخرى في تنظيمها وأسلوب عملها ، فاتخذ قرار بحل هذه السلطة بأكملها . وعقب إنشاء مؤسسة المرافق العامة في شهر تموز /يوليه ١٩٧٧ ، أعيدت تعبئة شعبة التموين الى مخازن الحكومة التابعة لوزارة المالية في شهر تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٧ ، وتم تعيين مدير للقيام بتصفية بقية سلطة تنمية جزر جيلبرت التي توقفت عن العمل في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ (انظر أيضا الفقرة ٥٥ أعلاه) .

حا - النقل والمواصلات

٩٢ - ان الوسيلة الرئيسية للاتصال بين مختلف جزر الاقليم هي السفن التي تملكها الحكومة - الاقليمية والخطوط الجوية الداخلية التي تسيّرهما شركة تونغارولو للطيران (انظر أيضا الفقرة ٩٨ أدناه) .

٩٣ - ووفقا للأوامر الخاصة بالجمارك والحجر الصحي فان موانئ دخول الاقليم هي بنابا وتاراوا وجزيرة فانغ وجزيرة كريسماس . ولكل ميناء من هذه الموانئ مسؤول جمركي ومسؤول لشؤون الهجرة . ويوجد مسؤولون طبيون في جميع الموانئ ، باستثناء فانغ . ويوجد في كل من بنابا وتاراوا مديرو للميناء ومرشدون .

٩٤ - وتوجد المنشآت المينائية الرئيسية في تاراوا (جزيرة بتيو الصغيرة) ، وفي بانابا . وفي تاراوا يمكن للسفن الصغيرة التي يصل غاطسها الى ٣ أمتار دخول الميناء عند بتيو ، بينما يمكن للسفن الأكبر التي يصل غاطسها الى ٨ أمتار دخول الهور أثناء المد حيث يوجد مرسى جيد ، وهناك يمكن للصنادل التي تسحبها زوارق القطر أن تخدمها . ويعتمد الاقليم في الاتصال البحري بالبلدان

الأخرى على السفن التي تملكها أو تؤجرها المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات وعلى السفن التي يسيرها خط ناورو للملاحة وخط داياوا وخط الصين للملاحة وخط باسفيك فورم الجديد . وتقـــوم ناقلات الوقود التي تؤجرها شركة موبيل أويل (الولايات المتحدة الأمريكية) بالامداد بالوقود والبتترول من فيجي بصفة أساسية ، وأحياناً من نومييا وبابوا غينيا الجديدة .

٩٥ - وخلال عام ١٩٧٧ ، قامت ٤١ سفينة من سفن أعالي البحار برحلات الى موانئ* الاقليم ، وأفرفت فيها ١١٢ ٢٢ طناً مترياً من البضائع . وفي نفس العام ، تلقت ٢٧٧ سفينة خدمات فـــي بـــتـــرول (٢٢٧ في عام ١٩٧٦) .

٩٦ - وتوجد في البلاد ١٠ مطارات ، تشمل مطارين دوليين (تاروا وجزيرة كريسماس) . والمطار الموجود في جزيرة فانغ مطار خاص مملوك لأفراد .

٩٧ - وقد تم الانتهاء من اقامة مهبط للطائرات في نيكونا وفي شهر تموز/يوليه ١٩٧٨ ، وقد تكلف حوالي ٢٣٠ . . . دولار استرالي . وقد تم منذ وقت قصير الانتهاء من اقامة مهبط آخر للطائرات في أونوتوا . وفي عام ١٩٧٧ ، كانت شركتان للطيران تقومان برحلات اقليمية ، حيث كانت شركة ايرباسفيك تقوم برحلات بين سوبا وفونافوتي وتاروا (مرة كل أسبوعين) ، وكانت شركة ايرناورو تقوم برحلات بين تاروا وناورو (مرتين في الأسبوع) .

٩٨ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، تأسست شركة خطوط تنفارو الجوية (وهي هيئة تأسيسية) لتتولى تسيير رحلات جوية داخلية ، ولتقديم خدمات السفر في تاروا . وفي عام ١٩٧٨ ، تولت الشركة ادارة الخدمة المحلية ، التي كانت تسييرها في الماضي شركة ايرباسفيك .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٩٩ - يرجع التلوث المتزايد لهور تاروا في الأعوام الأخيرة الى سببين رئيسيين هما : (أ) الافلاق التدريجي لممرات مياه البحر بسبب الطرق التي تبني لتحسين المواصلات بين مختلف الجزر الصغيرة لجزيرة تاروا المرجانية ؛ (ب) وزيادة حجم الفضلات البشرية والقمامة المحلية التي تدخل الهـــور ، نتيجة لزيادة كثافة السكان في جنوب تاروا .

١٠٠ - ويخشى أن يقلل تلوث الهور من دخول أنواع معينة من الأسماك التي تشكل جزءاً هاماً من الغذاء المحلي ، والتي تعتبر ضرورية للمشاريع الحكومية المتعلقة بأسماك الطعم . يمكن أيضاً أن يؤدي هذا الأمر الى انتشار الأمراض ، بما في ذلك تسمم الأسماك .

١٠١ - ونتيجة لذلك ، قدمت لجنة جنوب المحيط الهادئ ، في عام ١٩٧٨ ، استجابة لطلب من حكومة جزر جيلبرت منحة معونة لتمويل دراسة استقصائية متعلقة بالهور يقوم بها خبراء . وستكون

مهمة هؤلاء الخبراء هي تقييم الحالة الراغبة للمياه ، واستقصاء آثار التدفق القادم من المحيط ، وتقديم المشورة حول كيفية تقليل التلوث . وسيكون عليهم أيضا أن يضعوا خططاً لنظام طويل الأجل للرصد ، للتحذير من أية زيادات في مستويات التلوث .

باء - حقوق الانسان

١٠٢ - تم الاتفاق في المؤتمر الدستوري ، الذي عقد في لندن في الفترة من ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، على أن يتضمن دستور جمهورية كيريباس المقبلة المبادئ التي تضمن الحقوق والحريات الأساسية المتضمنة في الدستور الحالي .

جيم - الجمعيات التعاونية

١٠٣ - في عام ١٩٧٧ استمرت الحركة التعاونية تشكل الأساس لمعظم النشاط الاقتصادي في جزر جيلبرت . وفي الجزر الخارجية ، قامت الجمعيات التعاونية بدور الوكلاء الوحيدين لشراء لب جوز الهند المجفف ، وكانت تكاد تكون المورد الوحيد للسلع الاستهلاكية .

١٠٤ - وفي عام ١٩٧٧ ، أكمل الاتحاد التعاوني لجزر جيلبرت عامه الخامس من تحسن أعماله حيث بلغت جملة المبيعات ٨ ملايين من الدولارات الأسترالية ، بزيادة قدرها ١٧٤ في المائة ، وهذا يمثل زيادة طفيفة في التجارة عن العام السابق . وقد ضاعف الاتحاد التعاوني كذلك ، في عام ١٩٧٧ ، من قيمة شرائه لللب جوز الهند المجفف ، فبلغت ١١ من ملايين الدولارات الأسترالية وبذلك وصلت تقريبا إلى قيمة المشتريات القياسية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . غير أن المبيعات من السلع العامة لم تكن طيبة بنفس القدر . فعلى الرغم من تسجيل زيادة قدرها ١٠ في المائة بالنسبة للجزر الخارجية ، فقد حدث كساد في المبيعات في جميع أنحاء الإقليم ، خصوصا إذا أخذنا التضخم في الاعتبار ، وزاد الحال سوءا من وجود اتجاه إلى زيادة الاعتماد على الأغذية المحلية المتوفرة بسهولة من خلال عمليات قسم المحصول المحلي في الشعبة التعاونية .

١٠٥ - وعلى الرغم من عدم تغير عدد أعضاء الجمعيات التعاونية ، فقد حصل الأعضاء الموجودون في الجزر الخارجية على أكثر من ٩٠ ألف دولار أسترالي في عام ١٩٧٧ ، في شكل منح ، بزيادة تبلغ ٤٠ في المائة عن العام السابق . وتم دفع أكثر من ١٠٠.٠٠٠ دولار أسترالي لأعضاء الجمعيات الاستهلاكية/التسويقية (بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن العام السابق) كمحة مؤقتة ، غير أنه لم تتمكن الجمعية واحدة من دفع محة نهائية .

دال - اليد العاملة

١٠٦ - أظهر تعداد ، أجرى في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، أن مجموع عدد الجيلبرتيين

الذين في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) يبلغ ٣٣٠ ٢٦ ، منهم ١٣ ٥١٣ من الرجال و ١٣ ٨١٧ من النساء . وليست هناك تقلبات موسمية في العمالة في البلاد ، على الرغم من أن تقطيع لب جوز الهند المجفف قد ازداد نتيجة لارتفاع سعره محليا (انظر أيضا الفقرة ٦٤ أعلاه) . وعلى الرغم من أن لأصحاب الأعمال الحرية في توظيف ما يريدون من يد عاملة مع مراعاة أحكام الأمر الخاص بالعمالة ، فإن الحكومة تحاول ضمان عدم فقدان الجزر للسكان العاطلين الضروريين لحياة كل جزيرة . وهناك حركة مستمرة للسكان من الجزر الخارجية الى تاراوا ، العاصمة ، حيث تجتذبهم فرص العمالة المؤقتة في المحال التجارية ودور السينما والحانات بالإضافة الى تساهل العادات المحلية الى درجة ما .

١٠٧ - وفي شهر آذار/مارس ١٩٧٨ ، حلت وزارة العمل واليد العاملة محل وزير الدولة ، الذي كان يعمل في مكتب الوزير الأول ، والذي كان مسؤولا في السابق عن كافة الشؤون المتعلقة بالعمل .

١٠٨ - وفي عام ١٩٧٧ ، عرض عضو في المجلس النيابي صورة قاتمة لفرص العمالة أمام من سيتخرجون من المدارس في المستقبل القريب . وذكر أنه من المتوقع أن يزداد العدد الحالي للسكان من الشباب ، والذي يبلغ ٣٥ ٤ شابا ، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة ، الى ٣٠ ٦ خلال الخمس سنوات القادمة .

١٠٩ - وما فتئ المستخدمون المتعاقدون مع الحكومة يعملون خمسة أيام من الأسبوع ، لمدة ٣٦ ١/٤ ساعة . أما المستخدمون غير المتعاقدين فيعملون لمدة ٤٠ ساعة في الأسبوع ، ويتراوح عدد ساعات العمل في المزارع من ٤٠ الى ٤٨ ساعة في الأسبوع . وفي ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، كانت الأجور السنوية لموظفي الخدمة العامة تتراوح بين ٩٠٠ دولار استرالي للمستخدمين المستجدين و ٢٤٨ ٧ دولارا استراليا لمن هم في الرتبة ١ .

١١٠ - وعقب اضراب استمر ١٢ يوما قام به أعضاء نقابة عمال الأرصفة وتركز نشاطه الرئيسي في بتيو (تاراوا) ، تم التوصل الى تسوية مع حكومة جزر جيلبرت ، ووافق أعضاء النقابة على العودة الى العمل في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

١١ - الصحة العامة

١١١ - تتولى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية مسؤولية توفير الخدمات الصحية ، بما في ذلك التصحيح البيئي وامدادات المياه ومكافحة الأمراض وتنظيم الأسرة . ويرأس شعبة الصحة كبير المسؤولين الطبيين يساعد مسؤولان طبيان رئيسيان يشغلان وظيفتين اداريتين . وفي عام ١٩٧٧ ، كان عدد موظفي الشعبة ٢٤٨ (٢٧٤ في عام ١٩٧٦) .

١١٢ - وفي عام ١٩٧٧ ، كانت هناك ثلاث مستشفيات في الاقليم تضم ٢٧٩ سريرا : ١٦٩ في مستشفى تونغارو المركزي في جنوب تاراوا ، و ١٠٠ في المستشفى العام التابع للمؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات في بنابا ، و ١٠ في المستشفى الحكومي الصغير الموجود في بتيو وقد سمح

بدخول ٢ ٢٧٨ حالة الى المستشفى المركزي ، واستقبل المستشفى ٩٨٩ ٢٥ مريضا خارجيا . (١ ٦٧٤ و ٢٦ ٥٦٧ على التوالي في عام ١٩٧٥) . ولكافة الجزر التي يوجد بها سكان مقيمون مستوصف يتكون في العادة من مبنى مركزي دائم تحيط به أبنية تتسع لعدد يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ مريضا خارجيا .

١١٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ مجموع الانفاق على مجال الصحة ٨٨٩ ٧٦٣ دولارا استراليا . (٨٤٥ ٥٤٥ دولارا استراليا في عام ١٩٧٦) .

١١٤ - وفي شهرى آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، تعرضت جزر جيلبرت لأول وباء للكوليرا . وقد أبلغ عن ١ ٣٣٩ حالة ، وبلغ عدد الوفيات ٢١ حالة . ووفقا لما أفاد به ممثل لمنظمة الصحة العالمية تقترب الكوليرا في جزر جيلبرت من مرحلة التوطن . (السك والجزام هما المرضان المستوطنان الوحيدان اللذان تثبت وثائق كافية وجودهما في الاقليم) . وقد أوصي بتحسين التصحاح للقضاء على الكوليرا . وقدر أن استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا قد أنفقت حوالي ٨٠ ٠٠٠ دولار استرالي على لقاح الكوليرا . وفي شهر نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، نظمت لجنة جنوب المحيط الهادئ ومنظمة الصحة العالمية حلقة دراسية عن الكوليرا في نوميا ونيوكاليدونيا دعيت جزر جيلبرت الى ارسال اثنين من الممثلين لحضورها .

٥ - الأوضاع التعليمية

١١٥ - في عام ١٩٧٦ ، كانت هناك ١٠ مدارس ابتدائية حكومية و ٤١ مدرسة تديرها مجالس الجزر و ٣٥ مدرسة ارسالية معانة و ١٦ مدرسة غير معانة . ومع ذلك فمذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، عندما تم توحيد جميع المدارس الابتدائية في جزر جيلبرت ، أصبحت كافة المدارس الابتدائية باستثناء ست مدارس ارساليات مسجلة الآن كمدارس خاضعة لرقابة وزارة التعليم والتدريب والثقافة التي تتولى المسؤولية عن التوظيف والمناهج والمعدات والأبنية الجديدة وصيانة المباني المدرسية وإنشاء مدارس جديدة .

١١٦ - وتمارس الوزارة مهامها بالاستعانة بمشورة ومساعدة اللجان المعنية بالتعليم التابعة لمجلس الجزيرة واللجان المعنية بالمدارس الابتدائية والأفراد ، مع السماح بتمثيل نسبة ٥ في المائة من الآباء يعينها الوزير ، بعد التشاور مع المجالس الحكومية المحلية .

١١٧ - وفي بداية عام ١٩٧٧ ، ألغيت المصروفات المدرسية بالنسبة لجميع التلاميذ الذين يتابعون الدراسة في الصفوف من ١ الى ٦ في كافة المدارس الحكومية الابتدائية ، باستثناء أولئك الموجودين في جنوب تاراوا وسنابا وجزر لاين . وخلال الفترة المستعرضة ، وفرت ٧٥ مدرسة حكومية التعليم الابتدائي لـ ٣٢٩ ١٣ تلميذا ، ووفرت ٦ مدارس خاصة التعليم لـ ٣٥٠ تلميذا . وبلغ عدد المدرسين في المدارس الابتدائية ٤٣٥ مدرسا (٤١٧ مدرسا في المدارس الحكومية ، و ١٨ مدرسا في المدارس الخاصة) .

- ١١٨ - وفي شهر حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، دخل حوالي ٢٨٠٠ تلميذ في الصفوف ٥ و ٦ و ٧ (تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٢ سنة) الامتحان العام للقبول ، للتنافس على ٢١٠ مكانا متوفرا في الصف ١ بالمدارس الثانوية الأكاديمية في عام ١٩٧٨ . ولكفالة تمثيل جميع الجزر في المدارس الثانوية ، تم توزيع ٢٥ في المائة من الأماكن المتوفرة ، التي بلغ عددها ٢١٠ ، على أساس نظام الحصص يعطي لكل جزيرة عددا من الأماكن يتناسب مع عدد المرشحين منها .
- ١١٩ - وتوفر التعليم الثانوي مدرسة حكومية موجودة في تاراوا ، وأربع مدارس إرساليات ، وهي جميعها مدارس داخلية مختلطة . وفي (آذار/ مارس ١٩٧٧ ، بلغ مجموع عدد الطلبة المسجلين ٨٣٢ طالبا (٧٠٧ طالبا في عام ١٩٧٦) . وبلغ عدد المدرسين ٥٩ مدرسا .
- ١٢٠ - وشهدت سنة ١٩٧٧ أيضا انشأ أربع مدارس ثانوية مجتمعية (في ليتل وماكن ومايانا وتاهيتوا نورث وتامانا) ، على أساس تجريبي . والهدف من هذه المدارس الثانوية المجتمعية ، التي تقدم كل منها دورات دراسية مدتها ثلاث سنوات ، هو توفير مزيد من التعليم والتدريب لخريجي المدارس الابتدائية الذين يعجزون عن الحصول على أماكن في المدارس الثانوية ذات الاتجاه الأكاديمي وذلك في المجالات التي تجعلهم أعضاء نافعين في مجتمعهم . وخلال العام ، تابع الدراسة في هذه المدارس ١٦٨ تلميذا وبلغ عدد العاملين فيها ١٢ . وسوف يتم في نهاية عام ١٩٧٩ تقييم هذه التجربة التي سيكون قد مر عليها عامان ، وإذا ثبت نجاحها سيتم استحداث المزيد من هذا النوع من المدارس في كل جزيرة .
- ١٢١ - وفي عام ١٩٧٧ كان عدد المسجلين في كلية تاراوا للمعلمين هو ٦١ (٥٤ في عام ١٩٧٦) ، وهي الكلية المسؤولة عن تدريب المعلمين في جزيرة جيلبرت ، بما في ذلك دورات التدريب التي تقدم للمعلمين في أثناء الخدمة . وكان مجموع عدد المسجلين في معهد تاراوا التقني ٥٢٩ طالبا في عام ١٩٧٧ . وبلغ عدد المسجلين في مدرسة التدريب البحري ١٩٠ متدربا كانوا يدرسون مقررات دراسية لمدة عام واحد على أساس التفرغ في موضوع الملاحة . و ٢٠٦ طالبا يدرسون مقررات دراسية قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين أسبوع وأربعين .
- ١٢٢ - وبالإضافة إلى التدريب المحلي الذي يتم في هذه المعاهد الثلاث تتوفر مرتبة ثالثة من التعليم وكذلك التدريب المتقدم أثناء الخدمة عن طريق المنح الدراسية والتدريبية ، التي تمكن الطلبة من الدراسة فيما وراء البحار . وتتولى لجنة المنح الدراسية والتدريب أثناء الخدمة مسؤولية الإدارة الكاملة لبرنامج شامل للمنح الدراسية . وخلال عام ١٩٧٧ ، بلغ عدد الطلبة الجيلبرتيين الذين يدرسون فيما وراء البحار على منح دراسية ٧٧ طالبا ، وأتم ٨٨ طالبا فيهم دورات تدريبية أو بدأوا في حضورها فيما وراء البحار في استراليا وفيجي والمملكة المتحدة ونيوزيلندا .
- ١٢٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ الانفاق الحكومي على التعليم ، بما في ذلك معونة التسمية ، ٢٣٣ من ملايين الدولارات الاسترالية (١٩٦ من ملايين الدولارات الاسترالية في عام ١٩٧٦) .

الفصل الثاني والثلاثون

سانت لوسيا

نيل الاستقلال

أصبحت سانت لوسيا مستقلة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بعد أن وافق مجلسا البرلمان في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ على مشروع المرسوم لعام ١٩٧٨ بانتهاء الارتباط .
